

دور الصناعة العسكرية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر The military industry role in achieving the Algerian economic development



د/ بو عبد الله سمير

جامعة الجزائر (03)، (الجزائر)

bouabdallahsamir00@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/04

تاريخ القبول: 2023/05/23

تاريخ الارسال: 2023/02/25

ملخص: تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مسألة الصناعات العسكرية في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال إبراز أدوار المؤسسة العسكرية المختلفة في تلبية احتياجاتها من الذخيرة والألبسة والعربات والمدرعات والزوارق والمروحيات ومختلف الآليات العسكرية، وأيضا تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وذلك بمحاولتها انتاج استراتيجيات إنتاجية مبنية على تحقيق الاكتفاء الذاتي العسكري والمدني، والتقليل من فاتورة الاستيراد، وتصدير منتوجاتها إلى الخارج، والتخلص من التبعية الاقتصادية، ومن شأن هذه السياسة أن تدعم الاقتصاد الوطني، وتجعل من هذه المؤسسة منتجة للثروة، بدل اقتنصار دورها على حماية الأمن الوطني وحماية الحدود من مختلف التهديدات الأمنية الصادرة من دول الجوار الجغرافي، إلا أن هذه الإرادة السياسية من قبل الدولة الجزائرية، تواجهها جملة من التحديات لعل أبرزها القدرة على استيعاب التكنولوجيا، وتكوين المورد البشري الكفاء، وبناء قاعدة صناعية صلبة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة العسكرية _ النمو الاقتصادي.

Abstract: This research paper highlights the military industries' role in achieving the Algerian economic development through demonstrating the military establishment's roles in fulfilling its need of ammunition, wears, vehicles, armors, boats, helicopters and various military machines. It also shows its role in enhancing the citizen's living conditions through following the productive strategy basing on achieving military and civil self-sufficiency, reducing importations and exporting its products abroad, which helps getting read of economic dependence. This policy would support the national economy. So, this establishment would become productive rather than focusing only on the protection of the national safety and borders. This political will faces a set of challenges including technology, competent human resources and constructing a solid industrial base.

Key words: military industry, economic development

مقدمة:

تعتبر الصناعة العسكرية من القطاعات البارزة المساهمة في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا في مرحلة إعادة بناء الدولة بعد الاستقلال من خلال تعدد أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بحيث اعتمدت عليها الدولة في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، مثل انشاء المباني الحكومية والخاصة وبناء القرى وشق وتعبيد الطرقات وغرس أشجار السد الأخضر وحماية الممتلكات العامة والخاصة وحماية اقليم الدولة.

وكل هذه المجهودات للمؤسسة العسكرية، خاصة الصناعية منها تبقى غير كافية، وعليه لا بد من تعزيز الدور الصناعي لها بغية دفع وتيرة التنمية الاقتصادية لخلق اقتصاد قوي والدفع بفعل النمو من خلال الولوج إلى قطاعات اقتصادية متنوعة منتجة للثروة لعل أبرزها صناعة الآليات العسكرية من مختلف المركبات العسكرية والتقليل من فاتورة الاستيراد وصناعة الذخيرة والزوارق والألبسة العسكرية. إلا أن الصناعة العسكرية تواجهها جملة من التحديات نتيجة التطورات التي يعرفها الاقتصاد ومنظومة التسليح العالمية، وتوتر العلاقات بين دول الجوار والخطر الارهابي المحيط بالحدود الجزائرية وبعض النعرات الانفصالية، ما يحتم على المؤسسة العسكرية ضرورة صياغة استراتيجية فعالة لتحقيق الدور المنوط بها تنمويا واقتصاديا، خاصة في المجال الصناعي، لأن لها مقومات وامكانيات معتبرة تؤهلها لتحقيق التفوق في هذا المجال الحيوي والهام جدا للدولة الجزائري، فهي تمتلك مثلاً طاقة بشرية شبانية بأعداد هائلة وهيبة عالية داخليا وخارجيا (اقليميا ودوليا)، وكذا التكنولوجيا العالية والميزانية الضخمة والخبرة.

بناء على هذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤسسة العسكرية بصناعاتها المتنوعة في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا الاستعانة بالخطة التالية:

- ✓ المحور الأول: المؤسسة العسكرية الجزائرية والنمو الاقتصادي: دراسة في المنطلقات المفاهيمية
- ✓ المحور الثاني: دور الصناعة العسكرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر
- ✓ المحور الثالث: التحديات التي تواجه الصناعة العسكرية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

المحور الأول: المؤسسة العسكرية الجزائرية والنمو الاقتصادي: دراسة في المنطلقات المفاهيمية

تعتبر الصناعة العسكرية من القطاعات المنتجة للثروة والدفع بعجلة النمو الاقتصادي للجزائر، وسنحاول من خلال هذه الدراسة التعمق في فهم الدلالة الاصطلاحية لمفهوم المؤسسة العسكرية الجزائرية والنمو الاقتصادي كمدخل مفاهيمي وذلك على النحو الآتي:

أولا/ مفهوم المؤسسة العسكرية الجزائرية:

يعتبر مفهوم المؤسسة العسكرية الجزائرية من المصطلحات التي استقطبت المختصين في علم السياسة والاقتصاد، نظرا لخصوصيتها وعراقة تجربتها التاريخية في ظل الثورة التحريرية أو غداة الاستقلال ومرحلة إعادة بناء الدولة الجزائري ومحاولة إعطاء هذه المؤسسة بعد تنموي صناعي وتجاري، ومن أجل التعمق في فهم حقيقة هذه المؤسسة، وجب علينا التطرق إلى أبرز الأدوار والخصائص التي تضطلع بأدائها من أجل الخروج بمفهوم لها.

والصناعة العسكرية يقصد بها كل الصناعات التي تنتج عتادا حربيا كاملا أو جزءا منه أو تصلحه أو أسلحة، أو ذخيرة، وقد تضمن الأمر المؤرخ في 1997/01/21 تحديدا لمفهوم العتاد الحربي بإعتباره كل الأسلحة وعناصر الأسلحة والذخيرة وعناصر الذخيرة وكذا كل الوسائل المادية المعدة لذلك، أو الموجهة للحرب البرية أو الجوية أو البحرية، كما أعتبر عتادا حربيا كل سلاح يمكن قذف الذخيرة المصنفة عتادا حربيا وكذا كل الذخيرة التي يمكن قذفها بسلاح مصنف عتادا حربيا. (عبد الحميد حشاني، 2007، ص 45) وعليه فإن الصناعة العسكرية يقصد بها إنتاج الوسائل والأسلحة الحربية بالاعتماد على القدرات والكفاءات الوطنية، دون اللجوء إلى سياسة الاستيراد، ما من شأنه زيادة في النمو الاقتصادي وتنمية المؤسسة العسكرية الجزائرية.

إذ تميز المؤسسة العسكرية الجزائرية ذات الطابع الصناعي والتجاري يظهر من خلال تسميتها إذ وردت باسم المؤسسة وليس الهيئة، وهو ما يوحي ظاهريا بمقاربة تصنيفها إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهي تتمتع بالشخصية والمعنوية والاستقلال المالي، ويحدد مقرها وتعداد هيكلتها وتحل بمرسوم، وتعمل على تحقيق الأهداف التي يقرها وزير الدفاع الوطني لفائدة الجيش الوطني الشعبي، والسوق الوطنية عموما (عبد الحميد حشاني، 2007، ص 45).

انطلاقا من البعد القانوني الجزائري الذي رسم ملامح شخصية المؤسسة العسكرية وحدد وظائفها، ندرك بأن المشرع الجزائري أعطى لها دور اقتصادي محاكاة للتجارب العالمية، لأن أحد أهم ركائز نجاح هذه المؤسسة يتمحور حول مدى قدرة هذه المؤسسة على مواكبة التطورات الصناعية واستيعاب التكنولوجيا، وكنتيجة حتمية فإن اضطلاعها بدور صناعي سينجر عنه نمو اقتصادي وإنتاج للثروة، وهي ديناميكية من شأنها تعزيز القدرات العسكرية في تحقيق الأمن الوطني بعيد عن الاعتماد على الآخر في مجال التسليح.

وتتميز المؤسسة العسكرية الجزائرية ذات الطابع الصناعي بتنظيم خاص، وذلك بإقصائه لأي شكل من أشكال المجالس، سواء للإدارة أو التوجيه أو الإشراف، إذ يسهر على تسييرها مدير معين باقتراح من السلطة الوصية المفوضة والذي يكون عسكريا ويتكفل بتسيير المؤسسة، بحيث يتولى هذا الأخير جملة من المهام هي (عبد الحميد حشاني، 2007، ص 45):

- تمثيل المؤسسة في جميع الحياة المدنية وتوقيع العقود باسمها ولحسابها.
- إدارة مصالح المؤسسة والوحدات والملحقات.
- متابعة سير العسكريين والمدنيين الشبهيين وتوظيف وتسريح المدنيين غير الشبهيين.
- ممارسة السلطة السلمية على مجموع المستخدمين.
- يعرض جميع التغييرات في أعداد المستخدمين على السلطة الوصية.
- يلتزم بالنفقات ويصفها ويأمر بصرفها.
- إعداد قانون المؤسسة الداخلي.
- إعداد الميزانية التقديرية وتقرير النشاط والموازنة وجميع الوثائق المنصوص عليها.
- يفتح جميع الحسابات الجارية.
- يشتري ويبيع جميع المنتجات.

نستنتج من ذلك أن المشرع الجزائري حاول إخراج المؤسسة العسكرية من المجال السياسي والتجاذبات التي قد تعرقل دورها في أداء وظائفها في تسيير شؤونها، حيث أعطى لها بعدا إداريا بحتا وجعل على رأسها مدير يعمل على إدارة كل العمليات بما في ذلك عملية التصنيع وإنتاج الأسلحة.

ثانيا/ مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد مصطلح النمو الاقتصادي من المفاهيم التي نالت اهتمام علماء السياسة والاقتصاد، ونظرا لهذه الأهمية حاول العديد من الباحثين إيجاد تعريف جامع مانع لهذا المصطلح، لعل أبرز هذه الاجتهادات لهذا المفهوم هي على النحو الآتي:

يعرف سيمون كازنت النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها". (جلال خشيب، ص 5)

كما عرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. (الوليد قسوم ميساوي، 2018، ص 36)

بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع من التغييرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في إشباع حاجات المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار

عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير، أو بمعنى آخر النمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشية أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها. (سيدي أحمد كبداني، 2013، ص 18)

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي يقصد به تحسين الإطار المعيشي للفرد من خلال زيادة دخله وتوفير السلع والخدمات هذا من جهة، ومن جهة أخرى قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات واكتساب التكنولوجيا بما يحقق لها الاستقلالية الاقتصادية ويجعلها مكتفية اقتصادياً، وقادرة على تصدير الفائض إلى الدول الأخرى.

المحور الثاني: دور الصناعة العسكرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر

يتمثل هذا الدور في مشاركة مؤسسة الجيش في انشاء مشروعات البنية التحتية (الطرق، المواصلات، المياه، الصرف الصحي... الخ)، وفي مزاولة الأنشطة الاقتصادية ادارة الشركات والمؤسسات الكبرى وهذا ما يهمن أكثر في هذه الدراسة الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، بالإضافة الى المساهمة في بعض ميادين الخدمة العامة (التعليم، الصحة)، فطالما كان هذا الدور ملازماً بالجيش الجزائري، فعل سبيل المثال ما ساهم به هذا الأخير في انشاء مشروع الرئيس الراحل بومدين المتمثل في انشاء ألف قرية وقرية (1001) في طار مشروع القرى الاشتراكية، حيث كانت له مجهودات جبارة في انشاء البنية التحتية وبناء قاعدة صناعية معتبرة، مما ساهم ذلك في دفع وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية، فهو بمثابة العمود الفقري للدولة الجزائرية آنذاك. (هلال علي الدين ومسعد نيفين، ص 427)

تعتبر المؤسسة العسكرية من أبرز المؤسسات الاقتصادية الرائدة في المجال الإنتاجي، وذلك من خلال سياسة الدولة الرامية إلى استيعاب التكنولوجيات وتكوين الإطارات القادرة على مواكبة التطورات العلمية في ميدان التصنيع وإنتاج العتاد الحربي، بما يساهم في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وخلق الثروة.

وتعود اللبانات الأولى للصناعة العسكرية في الجزائر إلى سبعينات القرن الماضي، لما بدأت السلطات في السعي لتلبية حاجات الجيش من الذخيرة والأسلحة الخفيفة. وبقيت محصورة، في الثمانينات، في صناعة بعض الزوارق السريعة بترخيص من شركة بروك مارين وبناء سفن صغيرة للحماية وسفن صيد، فضلاً عن سفن صغيرة للإنزال وصناعة الذخيرة. أما اليوم، فتصنع الجزائر محلياً كل ما تحتاجه من أسلحة خفيفة وذخائر ومركبات وعربات نقل عسكرية، كما طوّرت قطاع صيانة بعض الأسلحة المتقدمة مثل المقاتلات، وتسعى إلى تطوير قاعدة تكنولوجية وصناعية من خلال التحالفات الاستراتيجية في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة والصناعات الأخرى لاسيما الميكانيكية.

(عبد النور بن عنتر، 2018، ص 4)

وتعتمد المؤسسة العسكرية الجزائرية لتحقيق المردودية على المحاسبة التحليلية وذلك بتقدير التكاليف السلعية والخدمية من أجل تحديد سر البيع، وتظهر أهمية إتباع هذا النهج إلى التحكم العالي في التكاليف، وتحديد دقيق لأسعار البيع، كما أنها تهدف إلى تحقيق علاقات تجارية بحتة مع كل المتعاملين المدنيين والعسكريين. (عبد الحميد حشاني، 2007، ص 103)

كما تنتج المؤسسة الصناعية العسكرية العربات من علامة مرسيدس-بنز بالتعاون مع ألمانيا والإمارات العربية المتحدة. وحققت صناعة عربات النقل العسكرية والمدرعات والمركبات مزدوجة الاستعمال (العسكري والمدني)، تقدمًا مع نشاط شركة مرسيدس-بنز المحلية لصناعة السيارات، والتي أنتجت بين 2014 (عام تدشينها) و2018، ما يفوق 146000 مركبة من مختلف الأصناف. وصناعة الطائرات الخفيفة (للتدريب العسكري، وللمراقبة والحماية المدنية وللإستخدام الفلاحي)، وكذلك إنتاج مروحيات عسكرية للنقل والمراقبة بالشراكة مع مؤسسة ليوناردو الإيطالية، ومروحيات بحث وإنقاذ من علامة أغستاوستلاند. إضافة إلى أنظمة المراقبة بالفيديو وبالطبع صناعة الأسلحة الخفيفة والذخائر. (عبد النور بن عنتر، 2018، ص 4)

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن للصناعة العسكرية في الجزائر دور كبير في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وخلق الثروة، وفي هذا الإطار تعمل الجزائر على تنويع صناعاتها العسكرية وتكوين الكفاءات واستيعاب التكنولوجيا، وهي كلها عوامل من شأنها الرفع من الأداء الصناعي والقضاء على التبعية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الصناعة العسكرية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

تشكل التطورات الراهنة في ميدان التسليح وتنمية القدرات التكنولوجية تحديا ورهانا، يجب على المؤسسة العسكرية الجزائرية مواجهته ووضع إستراتيجية شاملة من أجل بناء قاعدة صناعية حديثة في المجال العسكري، ولا يكون هذا إلى بتحديد النقائص والتحديات واقتراح حلول لها.

ففي عام 1988 أصدر المفكر الفرنسي المعروف رينيه ديمون كتابا بعنوان البداية الخاطئة في افريقيا، أشار فيه الى فشل الأنظمة الوطنية في الدول الافريقية بما فيها الجزائر في تحقيق التنمية والنهضة المنشودة، وهي الغاية التي مثلت أجندة مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد كانت التنمية مخيبة لآمال وطموحات الشعوب الافريقية بما فيها الشعب الجزائري، حتى أنه نظر الى سنوات الثمانينات من القرن الماضي باعتبارها عقدا ضائعا للتنمية في أفريقيا.

وفي هذا السياق تتداخل العديد من الأسباب وراء هذا الفشل التنموي الكبير، وأبرزها وأخطرها معضلة الفساد (السياسي، الاداري، المالي)، وعدم الاستقرار السياسي والاداري والمالي، بالإضافة الى المعوقات

الاقتصادية كضعف البنية التحتية وفشل معظم البرامج التنموية الاقتصادية، وشبه غياب للبيئة المحفزة على الاستثمار، وكذا المعوقات الاجتماعية كالفقر. (هشام دراجي، 2021، ص ص 101، 102)

1- تحدي محاربة الفساد المالي: وفقا للتقارير المحلية قدر انفاق الدولة الجزائرية حوالي 1000 مليار دولار بين عامي 1999 و 2019، وهي مداخيل 20 سنة من قطاع المحروقات، وتحدث الخبراء الاقتصاديون أن المبلغ ضخيم جدا، وهو ما دفع المعارضة في البرلمان الى استجواب الوزير الأول أحمد أويحي آنذاك حول مصير المبلغ وأين تم صرفه؟ غير أن الوزير الأول اكتفى بالرد: "سألوا الشعب انه يعرف". (هشام دراجي، 2021، ص ص 101، 102)

2 - تحدي تحقيق الاكتفاء الذاتي: تعد مسألة الاكتفاء الذاتي رهانا أساسيا لأنها من جهة تحد من التبعية الاستراتيجية ومن جهة ثانية توفر أموالا ضخمة للدولة لضخها في التنمية الاقتصادية.

3 - تحدي التصدير والتصنيع وعدم الاكتفاء بالتركيب: لذلك يتعين على المؤسسة العسكرية توسيع دائرة اهتمامات الصناعات العسكرية، لتشمل ليس فقط تلبية احتياجات الجيش وأسلأكه المشتركة والسوق المحلية، بل تتعداه إلى الولوج إلى الأسواق الإقليمية، بل وحتى الدولية، والتفكير جديا في تصدير منتوجاتنا، شريطة الحرص على جودتها ومطابقتها للمعايير الدولية. (عبد النور بن عنتر، 2018، ص 4)

4 - الإضرار بالمناخ التنافسي اقتصاديا: لأن انخراط الجيش في الاقتصاد بشكل كبير سيضر بمناخ التنافس وبالتالي بنمو القطاع الخاص وبحصته مستقبلا في إجمالي الناتج المحلي. يمكن تفادي هذه المعضلة، ولو جزئيا بإشراك القطاع الخاص في الصناعات العسكرية، تلك الأقل إستراتيجية في مرحلة أولى، ريثما تتضح البنى المؤسساتية وتوضع قواعد واضحة وشفافة لشراكة بين القطاع العام العسكري والقطاع الخاص تكون تحت رقابة مؤسساتية.

5 - تحدي تطوير آليات الرقابة للقضاء على الفساد داخل القطاع الصناعي العسكري: إشكالية الشفافية والرقابة البرلمانية؛ فلا ميزانية الجيش ولا نشاطه الاقتصادي يخضعان للرقابة البرلمانية. لكن فاقد الشيء لا يعطيه؛ إذ كيف ببرلمان تُباع فيه المقاعد وتُشتري أن يراقب ميزانية الجيش ونشاطه الاقتصادي. (عبد النور بن عنتر، 2018، ص 4)

بالإضافة إلى التحديات التالية: (هشام دراجي، 2021، ص ص 101، 102)

- قلة الموارد المالية لتنفيذ البنية التحتية.

- الافتقار الى مقومات وأدوات التكنولوجيا والابتكار.

- ارتفاع تكلفة خدمات البنية التحتية التي تبلغ ضعف خدماتها في مناطق أخرى، مما يؤثر سلبا على كل من وفورات الحجم الكبير في الانتاج، وهوامش الربح الناجمة عن قلة المنافسة.

أضف الى ذلك طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي والذي تعرف أسعاره تقلبات في السوق الدولية، حيث كانت سببا مباشرا في حدوث أزمات انهيار أسعار النفط، وما ترتب عليها في ضعف وتيرة أو التباطؤ

الشديد في عملية التنمية والنمو الاقتصادي، مثل أزمة الخماسي الثاني لثمانينات القرن الماضي وأزمة نهاية سنة 2014 وما نتج عنهما من انعكاسات سلبية على مسار ووتيرة التنمية الشاملة. وكذا الأزمات الأمنية الداخلية والخارجية، والتي أثرت كثيرا على الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، وجعلتها تصب جل اهتماماتها ومجهوداتها على المحافظة على الاستقرار الأمني والأمن القومي للدولة وأمن المواطن الجزائري، وتتمثل أهم هذه الأزمات فيما يلي: حرب مقالة (حرب الرمال) مع الجارة دولة المغرب، والحروب العربية الاسرائيلية، وحوادث 5 أكتوبر 1988، وأزمة العشرية السوداء التي راح ضحيتها قرابة ربع مليون بين مواطن وعسكري، ومؤخرا الحراك الشعبي.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك جملة من التحديات التي تواجه الصناعة العسكرية في تحقيق النمو الاقتصادي، لعل أبرزها التبعية وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي، لذلك وجب على المؤسسة العسكرية وضع خطة استشرافية واستيعاب التكنولوجيا، والدخول في صناعات أخرى مدرة للثروة.

الخاتمة:

ولا يسعنا في نهاية هذا العمل البحثي الا القول بأن الصناعة العسكرية في الجزائر تلعب دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الأسلحة المتنوعة للجيش والآليات العسكرية من زوارق وطائرات...الخ، كما أنها ساهمت أيضا في ميلاد قاعدة صناعية مقبولة وتكوين إطارات أكفاء من أصحاب التخصص، إلا أنها واجهت جملة من التحديات، ولعل أبرزها تحدي القضاء على التبعية للدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا والغذاء، ومحاربة الفساد واستيعاب التكنولوجيا ومواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية، بالإضافة الى الأزمات الأمنية والاقتصادية التي مرت بها منذ الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي.

التوصيات:

- بناء على نتائج هذه الدراسة نوصي بما يلي:
- توسيع صلاحيات المؤسسة العسكرية في المجال الصناعي والاقتصادي، وذلك من خلال تمكينها نحو دفع وتيرة النمو الاقتصادي في أعلى قدر ممكن.
- تفعيل أكثر للآليات القانونية والمؤسسية في مكافحة الفساد والحد منه، خاصة الفساد المالي، لأنه يعد أكبر عائق أمام دور المؤسسة العسكرية في مزاولة النشاطات الصناعية بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- محاولة التخفيف من حدة التبعية للغرب في مجال التكنولوجيا، من خلال انشاء مصانع محلية ولو بالشراكة مع دول أخرى قوية صناعيا، والاستفادة من خبراتها في هذا الشأن، للتخلص شيئا فشيئا من هذه التبعية.

-تدليل كل العقبات (السياسية، التشريعية، الادارية، المالية، الاقتصادية) التي تمثل حجر عثرة أمام المؤسسة العسكرية في تحقيق أهدافها الصناعية خدمة للأهداف الاقتصادية للدولة الجزائرية، مثل عقبة العقار الصناعي والذي يمثل البنية التحتية لقطاع الصناعة.

-تخليص المؤسسة العسكرية من هيمنة بعض القادة السياسيين والعسكريين خدمة للدولة وللصالح العام، بغية تعزيز دولة المؤسسات.

-تعزيز الشراكة الصناعية بين المؤسسة العسكرية والقطاع الخاص.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- بن عنتر عبد النور، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 8 مارس 2018.

2- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة، (ب، س، ن).

ثانيا: الوثائق غير منشورة

1- حشاني عبد الحميد، المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي والتجاري، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 45.

2- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018، ص 36.

3- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 18.

4- هشام دراجي، أمنة التنمية في افريقيا، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية: 2020 / 2021.

ثالثا/ المواقع الالكترونية:

1- هلال علي الدين ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، في الموقع

الالكتروني:

<https://books4arab.me>